

قضية اليوم

الرسوم الجمركية على الاستيراد: الجباية أولاً... وأخراً!

فرض مجلس الوزراء رسماً جمركياً على الاستيراد بنسبة 2٪، والغبه تخصيص 35٪ من الإيرادات الناتجة من هذا الرسم لدعم الصناعة. توفش الأمر في عدد من الجلسات بعضلية الجباية لتأخذ 450 مليار ليرة سنوياً للخرينة. كذلك أقر المجلس رسوماً جمائية على 20 سلعة مستوردة تعرض المنتجات اللبنانية للإغراق. كان لوزراء حزب الله وحركة أمل ونيار المردة موقّف سلبى من الأمرين. على اعتبار أن الأجدى تحديد السلم المنتجة محلياً ودعمها بفرض رسوم جمائية على الواردات المماثلة حتّى يصبح مردود الضريبة على الصناعة أكبر من كلفته على المستهلك... قلّة عدد الوزراء المعارضين أضفت إلى إقرار الرسوم بعقوبة الجباية وتحسين عجز الخزينة فقط!

محمد وهبة

«كان هناك خيار بديل يقضي بفرض رسم جمركى بمعدل 10% على السلع المستوردة التي لها مثيل منتج محلياً وتغطي 60% من حاجات السوق الاستهلاكية». هذه العبارة وردت بشكل مبثور في كلمة رئيس جمعية الصناعيين فادي الجميل في المؤتمر الصحافي الذي عقد أمس في مقر جمعية الصناعيين. فالجميل لم يتطرق إلى أسباب سقوط هذا الخيار، فيما تجاهل الحديث عنه وزير الصناعة وائل أبو فاعور، ووزير الاقتصاد منصور بطيش. عند هذا الحد، بدأ أن «الإنجاز العظيم» وفق تعبير الجميل، محصور بـ«فرض رسم جمركي بمعدل 2% على الاستيراد، وبتخصيص 35% من إيراداته لتحفيز القطاع الصناعي

الصناعيون فوجئوا بأن «إنجاز» دعم الصناعة سقط بالضربة القاضية

ودعم قطاع الإسكان» وبـ«تضمين مشروع الموازنة العامة رسوماً نوعية على 20 سلعة مستوردة تغرق السوق اللبنانية وتقضي على صناعات لبنانية مماثلة».

فرجة الصناعيين لم تكتمل بما اعتبره الجميل «إحباطاً للحق وإعادة الاعتبار لصناعتنا وصناعيينا واقتصادنا الوطني». فهم فوجئوا بقول أبو فاعور: «إن التخصيص سقط ولم يوافق عليه مجلس الوزراء».

تقرير

مزrab الخلوي أمام لجنة الاتصالات: كل الصفقات مضخمة

إجراءات قاسية في الموازنة.

بحسب ما تبين في الاجتماعين اللذين عقدتهما اللجنة لمناقشة أوضاع شركة «تاتش»، فإن مزارب الهدر عديدة، لكنها في معظمها تصب عند وزير الوصاية. أي وزير الاتصالات. الوزير يستطيع بـ«شحطة قلم» إلغاء مناقصة لم تعبئه نتيجتها، أو بشكل أدق لم يعجبه اسم صاحب العرض الفائز، ليعود بـ«شحطة» قلم أيضاً فيوافق على فوز عارض آخر من دون مناقصة أحياناً ويسعر مضاعفاً.

هذا أمر تتناوله رئيس اللجنة باستنفاذ في مؤتمر الصحافي. كذلك أوضح أن اللجنة طلبت دراسات عن الجدوى وعن كل من المناقصات التي جرت في عام 2018. كما طلبت العودة عشر سنوات إلى الوراء في كل المناقصات، «أي أننا نتحدث عن مبالغ تصل إلى مئات ملايين الدولارات».

كما المناقصات كذلك الدراسات. قد يرفض الوزير دراسة كلفتها 10 ملايين دولار. في دراسة أولية أعدها رئيس اللجنة الثالث حسن الحاج حسن، خلص إلى إمكانية توفير 200 مليون دولار بالحد الأدنى. هذا مبلغ يعادل موازنة أكثر من عشر وزارات مجتمعة ويعادل ما يمكن أن تؤمنه

الخلوي، نوقشت في اللجنة. في إطار مناقشة ملف الصفقات الراسمالية، وفي إطار تأكيد ضرورة إجراء مناقصات شفافة ومفتوحة والالتزام بنتائجها، وما أكد وزير الاتصالات أنه سيلتزم به.

كثيرة هي الأمثلة على فضائح المناقصات. مصدر مطلع يخبر مسألة مناقصة الـ«واتا سنتر» للمبنى الجديد لشركة «تاتش». فبعدما تقدمت عشرات الشركات إلى المناقصة وفازت إحداها بالعقد بقيمة 1,7 مليون دولار، ألغيت هذه المناقصة. لماذا ألغيت؟ لا أحد يعرف. لكن ما هو أكيد أنه أعيد طرح المناقصة، وفازت شركة «SEG»، بعدما قدمت عرضاً بقيمة 3,2 ملايين دولار. أيضاً، لا أحد يعرف لماذا تضاعف المبلغ، لكن الأكيد أن الشركة هي نفسها سبق أن جُهّز المبنى الجديد للشركة. اللافت أن المصادر تعتبر أنه حتى العرض الأول كان سعره مرتفعاً، إذ يجب ألا يكلف أكثر من نصف مليون دولار، فإذا به يكلف 3,2 ملايين دولار.

لم يتم الدخول في تفاصيل المناقصات في الجلسة، بانتظار دراسة المعطيات التي قدمت من



أبو فاعور يصفى للجار بمصابي دماء اللبنانيين والمتغولبت (مروان طحطم)

تحدث الجميل عن «شبه انعدام الأثر التضخمي لرسم الـ 2%»، فيما ركّز أبو فاعور على أن قرار فرض رسوم نوعية على 20 سلعة مستوردة بتنجز مثل لها في لبنان، «لنمنا جاء نتيجة شكواى تقدم بها المعنويون إلى وزارة الاقتصاد والتجارة وبينوا فيها تعرّض منتجاتهم

السلم المشمولة بالرسوم الجديدة

في ما يلي، السلع والمواد المستوردة التي قرر مجلس الوزراء فرض رسوم جمركية إضافية عليها، بنسب تتراوح بين 5 في المئة و20 في المئة:

1- السلع والمواد التي فُرضت الرسوم على استيرادها من الدول التي لا يرتبط معها لبنان باتفاقات تجارية: البسكويت والويفر، التسيج والملبوسات، ورق التخيند وورق التست لاينتر، مواد التنظيف، البرغل، الطحين، أنابيب الحديد، الألمنيوم، البرادات والمجذّات والأفران والغسالات، الأحذية والمصنوعات الجلدية ومستلزماتها.

2- السلع والمواد التي فُرضت الرسوم على استيرادها من كل الدول: الرخام والگرانيت، كروتون البيض، الأدوات الصحية، المفروشات، الكورن فلنس، الحارم المعطرة، الماكولات المعبأة، الورق الصحي وصناديق الشاحنات.

شفاّس يرذ : خنجر مسموم من أبو فاعور

رذُّ رئيس جمعية تجار بيروت نقولا شماس على كلام الوزير وائل أبو فاعور عن التجار في المؤتمر الصحافي الذي عقد أمس، واصفاً إياه بأنه «كلام مستغفّر ومستنكر يأتي بعد يوم واحد على تجرّع جمعية تجار بيروت على مضمض كأس الحماثية المرّة، والتي كانت الجمعية تعي سلفاً انعكاساتها المؤذية على التجارة والاستهلاك، وتالياً على الاقتصاد». وطالب شماس الصناعيين بـ«كلمة تقدير للموقف المسؤول الذي اتخذته الجمعية نصرة للقطاع الصناعي»، إلا أنه «ذهل من الخنجر المسموم الذي زرعه الوزير أبو فاعور في خاصرة القطاع التجاري. إن القطاع التجاري ليس بميليشياً متغوّلة تهدر دم اللبنانيين وتمصّه، والتجار ليسوا عصابة قطاع طرق، فنيا ليت وجد بين الحضور الصناعي ضمير حيّ يرد العبارات السيئة والمغرضة لمطلقها، وينطق مكانها بشهادة حق يرسم التجار التضامنين والمتكافلين».

النائب شوقي الكاش التجار إلى «التكاتف مع الصناعيين بدأ واحدة تنتج وتتعاون لمصلحة الاقتصاد والمواطنين»

النائب شوقي الكاش التجار إلى «التكاتف مع الصناعيين بدأ واحدة تنتج وتتعاون لمصلحة الاقتصاد والمواطنين».
فوجئوا بضخالة هذا «الإنجاز». عضو مجلس إدارة الصناعيين زينة حرب استغربت عدم شمول قرارات الحماية بسلعة السكر التي تتعرض لإغراق. وهناك صناعيون كانوا يهيمسون بآمن الاتفاق السياسي على إقرار رسم الـ 2% كان مختلفاً،

مصالح

باسيك يتحرّك رئاسياً... وجعجم وفرنجية يتفرّجان

هيام القصيفي

يدخل الوزير جبران باسيل معركة رئاسة الجمهورية من بابها العريض، فيفرض نفسه مرشحاً حتى لو لم يعلن ترشيحه رسمياً، مكتفياً بتسمية رئيس الجمهورية ميشال عون له. منذ أن أصبح ناطقاً باسم العهد، وهو في قلب الحدث السياسي من خلال توليه المفاوضات الحكومية، وإصراره على قطف وزارتين أساسيتين، الطاقة والخارجية، فيتمسك بهما نظراً إلى موقعهما

الحساس ودورهما الإقليمي والدولي. الأكيد أن لانتخابات الرئاسة المقبلة ظروفها وحيثياتها وتقاطعات إقليمية ودولية حولها. لكن باسيل قبل وبعد أن سخاه عون خليفة له، بدأ يستخدم كل الإمكانيات والأدوات المتاحة وغير المتاحة له، صارت وظيفة العهد أن يكون معبراً للعهد المقبل، لا عبها قائماً بذاته، وتحول باسيل لوليه، بحركة دائمة لا تهدأ. يمسك بكل ملفات العهد والتيار الوطني ونوابه ووزرائه. يجول في لبنان والخارج، ويلاحق السفراء، ويريد الإمساك بالإدارة والأمن والعسكر، وتهيمة عنّه الأمنية ميكراً معركة الرئاسة. وقد فرض إيقاعه فيها، حتى الآن على الأقل، في الحرس الجمهوري ومرافقي رئيس الجمهورية، قبل أن يقرر ما سيفعله في أجبرت أمينة أخرى، يريد أن تكون كما في زمن كميل مغموم أو فؤاد شهاب، ذراع الرئيس الأمنية والسياسية. تثير حركة باسيل الكثير من التعليقات، وهذا في حد ذاته مطلوب، ولا يرعجه. لأنه حوّل حركته محور استقطاب إعلامي وسياسي، وعصراً خبرياً يومياً بارزاً، يحكى عنه سلباً أو إيجاباً. لكنه يبقى في قلب الحدث.

الجديد في ما يفعله اليوم، ويتعلق بالموازنة. يتعدى دوره كوزير مغموض من رئيس الجمهورية، ليضع نفسه أمام المراقبين الغربيين له، مالكاً لصفات «رجل الدولة»، يمسك بكل ملفات، فحركته الداخلية وجولاته في القرى وإسماكه برقاب النواب والوزراء، لا يقدم ولا يؤخر في معركة الرئاسة. لأنه يعرف أن الرأي العام يميل حيث تميل السلطة، ولأنه يملك اليوم ثقلاً نيابياً ووزارياً يجعله متحكماً بكل مفاصل التركيبة في الحزب وفي العهد معاً. المهم اليوم، الرقابة الخارجية عليه كمرشح رئاسي، يعرف ملفاته ويشكل فريق عمله ويوكل إليهم مهمات الحماية والمتابعة، يملك كل أدوات السلطة، السياسية والأمنية والاقتصادية.

يقدم باسيل اليوم نفسه مرشحاً أمام مراكز القرار الدولي، من زوايا داخلية عدة، وخارجية. أولاً قطاع النفط والغاز، فهو يمتلك الإشراف على عدة الملف النفطي من زاويتين، الخارجية ودورها الدبلوماسي، واللجان المختصة التقنية التي يمكن أن تفاوض إسرائيل برعاية الأمم المتحدة، بسبب وجود وزارة الخارجية والجيش والطاقة فيها، وكلها محسوبة عليه. إضافة

عمل الوزارة وزيادة إنتاجيتها، وخصوصاً خفض النفقات وزيادة الإيرادات، ولم يكن على الإطلاق ناتجاً من أي اجتماعات أو نقاشات حصلت داخل لجنة الاتصالات أو في أي مكان آخر».

وأكد البيان «استعد الوزير شقير وافتاحه على أي نقاش إيجابي حول قطاع الاتصالات، ولكنه عبر عن رفضه الكلي لأي مزايدات أو عراضات في غير محلها».

وقبل البيان، كان شقير قد هدد من اجتماع اللجنة للاتصالات».
أضاف: «كنت منفتحاً جداً ولا شيء لدي لأخبئه، ولكن ما قرأته اليوم فاجاني، ويجب أن نكون أمنةً على نقل الخبر. بد لي كأنهم يريدون القيام ببطولات من وراء هذا الموضوع، من هنا. أود أن أقول إن ما طرح خلال اللجنة هو اقتراحاتي التي تقدمت بها وأنا إلى اللجنة، وليس كما قال الوزير حسين الحاج حسن إن اللجنة فرضتها علي».

(الإخبار)

